بتاريخ ١٨ / ٢ / ٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

تفريغ الدرس [الرابع عشر] من شرح [ألفية بن مالك] بأكاديمية:



❊ للشيخ/ ناصر بن حمدان الجهني [حفظه الله] ❊

الحمد لله رب العالمين ، ونصلي ونسلم على رسولنا الأمين ، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

اللهم علمنا ما ينفعنا ، وانفعنا بما علمتنا يا أرحم الراحمين

لا نزال في باب الابتداء:

١٢٥- وَلاَ يَجُوزُ الابْتِدَا بِالْنَّكِرَهْ	مَا لَمْ تُفِدْ كَـ(عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ
١٢٦- وَهَلْ فَتَىً فِيْكُمْ ، فَمَا خِلٌّ لَنَا،	وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
١٢٧- وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ ، وَعَمَلْ	بِرٍّ يَزِيْنُ) ، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

- يتحدث المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات الثلاثة عن كون المبتدأ معرفة، وذلك لتحقيق الإفادة، فإذا كان المبتدأ نكرة فإنه لا يفيد، ولهذا قال:

«وَلاَ يَجُوْزُ الابْتِدَا بِالْنَّكِرَهْ .. مَا لَمْ تُفِدْ»: يعني إذا انتفت هذه العلة -وهي كون النكرة لا تفيد في الابتداء- بها فإنه يجوز الابتداء بالنكرة.

س: متى يجوز الابتداء بالنكرة ؟ ج: إذا أفادت.

- مسوغات الابتداء بالنكرة:

١- «كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ»: المبتدأ «نَمِرَهْ» وهو مؤخر، والخبر «عِنْدَ» وهو مضاف، و«زَيْدٍ» مضاف إليه، و«نَمِرَهْ» نكرة وابتدئ بها لأن هناك مسوغ للابتداء بها وهو التأخير، **فإذا أُخِّر المبتدأ** جاز الابتداء بالنكرة.

٢- «وَهَلْ فَتَىً فِيْكُمْ»: من مسوغات الابتداء بالنكرة **أن تسبق باستفهام**، «فَتَىً» مبتدأ، و«فِيْكُمْ» خبر، لكن لما سبقت النكرة بالاستفهام وهو «هَلْ» جاز الابتداء بها.

٣- «فَمَا خِلٌّ لَنَا»: «خِلٌّ» مبتدأ وهو نكرة، و«لَنَا» خبر، وابتدئ بالنكرة **لأنه سبق بنفي** وهو من مسوغات الابتداء بالنكرة.

٤- «وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا»: «رَجُلٌ»: مبتدأ وهو نكرة، و«عِنْدَنَا»: خبر، وابتدئ بالنكرة لأنها وُصفت فـ«مِنَ الْكِرَامِ»: وصف للمبتدأ «رَجُلٌ» بمعنى: رجل كائن من الكرام، **فإذا وُصِفَ المبتدأُ** النكرة جاز الابتداء.

٥- «وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ»: «رَغْبَةٌ» مبتدأ وهو نكرة، و«خَيْرٌ»: خبر، وابتدئ بالنكرة لأنها عملت، و «فِي الْخَيْرِ» معمول لها، **فإذا كانت النكرة عاملة** جاز الابتداء بها.

٦- «وَعَمَلُ بِرٍّ يَزِيْنُ»: «عَمَل» مبتدأ، وجملة «يَزِيْنُ» خبر، وجاز الابتداء بالنكرة **لأنه أضيف**، فـ«عَمَل» مضاف، و«بِرٍّ» مضاف إليه، فإضافة المبتدأ النكرة تسوغ الابتداء بها، والنكرة إذا أضيفت إلى نكرة لا تكتسب التعريف وإنما تكتسب التخصيص أي يقل الشيوع فيها لأن «عَمَل» نكرة، وخصصتها بـ «بِرٍّ» فقل الشيوع وقلَّت النكارة.

«وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ»: أي قس على هذه الأمثلة ما لم أذكره لك.

ثم شرع في موضوع آخر، قال في بدايته:

١٢٨- والأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا	وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرَا
١٢٩- فَامْنَعْهُ حِيْنَ يَسْتَوِى الْجُزْآنِ	عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَيْ بَيَانِ

- بالنسبة للمبتدأ والخبر، الأصل أن المبتدأ يتقدم والخبر يتأخر، لأن الخبر وصفٌ بالمعنى، والوصف دائمًا حقه التأخير (يتبع الموصوف)، فعندما تقول: (زيد مجتهد) فـ(زيد) مبتدأ، و(مجتهد) خبر، وهو وصف في الحقيقة.
- أحوال الخبر: (جواز تقديمه – وجوب تأخيره – وجوب تقديمه):

١- **جواز تقديم الخبر**، قال: «وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرَا» فالأصل في الأخبار أنها تكون متأخرة، ويجوز التقدم إذ لا ضرر أو مانع، فتقول: (زيد مجتهد) وقد تقول: (مجتهد زيد – المجتهد زيد).

٢- **وجوب تأخير الخبر** (امتناع تقديمه):

(أ) قال: «فَامْنَعْهُ حِيْنَ يَسْتَوِى الْجُزْآنِ ...» فامنع تقديم الخبر حين يستوي الجزآن أي المبتدأ والخبر فكلاهما معرفة أو كلاهما نكرة، فعندما تقول: (زيدٌ أخوكَ) فـ(زيدٌ) مبتدأ، و(أخوكَ) خبر وكلاهما معرفة ... لكن هل تريد الخبر (زيدٌ) ؟ أم (أخوكَ) ؟

فإذا حصل هذا اللبس يُمنع تأخير المبتدأ لمنع اللبس، ولهذا قال: « فَامْنَعْهُ ... عَادِمَيْ بَيَانِ»: أي معدوم الإيضاح في كون هذا مبتدأ وهذا خبر، كذلك لو كان كلاهما نكرة، كـ(أفضلُ منِّي أفضلُ منك) فهنا نمنع أن يتقدم الخبر، وجب تأخيره لأن كليهما نكرة ولا يوجد ما يمنع اللبس فهما «عَادِمَيْ بَيَانِ».

لكن لو أُمن اللبس، ووجد البيان كما في قولهم: (أبو حنيفة أبو يوسف) فهنا قطع المبتدأ (أبو يوسف) لأنهم يشبهون أبا يوسف بأبي حنيفة؛ لأن أبا حنيفة شيخ أبي يوسف، وبالتالي هنا لا يوجد لبس؛ فلو قدمت الخبر (أبو حنيفة) مع أن كليهما معرفة لا يمنع من ذلك لزوال اللبس.

ثم قال:

١٣٠- كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا ....

(ب) يمنع تقديم الخبر إذا كان الخبر فعلا، فالخبر كما مر أنه يأتي جملة، فإذا كان جملة ويحصل في تقديمه اللبس بالفاعلية فإنه يمنع من تقديمه، فلو قلت: (محمد قام)، (محمد) مبتدأ، (قام) جملة خبرية فالتقدير (قام هو) في محل رفع فاعل، لو أردنا أن نقدم (قام) فقلنا (قام محمد) هنا خرجت الجملة عن موضوعها فأصبح (قام) فعل و(محمد) فاعل، فإذا كان الخبر يحصل به الانتقال الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية، فلهذا الإشكال يمنع تقديم الخبر، ولهذا قال المؤلف: «كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا».

ثم قال:

١٣٠- .... أَوْ قُصِدَ اسْتِعَمَالُهُ مُنْحَصِرَا

(جـ) يعني: قُصِد استعمال حصرِ الخبر؛ فإذا حُصِرَ الخبر فإنه يمنع تقديمه، فعندما تقول: (إنما زيد مجتهد) فأنت هنا أردت حَصْرَ الخبر وهو الاجتهاد لأن المحصور بـ(إنما) هو المتأخر في الجملة، أو تقول: (ما زيد إلا مجتهد) فهنا محصور بـ(إلا) فوجب تأخير الخبر.

ثم قال:

١٣١- أَوْ كَانَ مُسْنَدَاً لِذِي لاَمِ ابْتِدَا أَوْ لاَزِمِ الصَّدْرِ كَـ(مَنْ لِي مُنْجِدَا)

(د) **يعني**: إذا كان الخبر مسندًا لمبتدإٍ فيه لام الابتداء، ولام الابتداء حقها الصدارة، فلو قلت: (لَزيدٌ مجتهدٌ) فالمبتدأ هنا فيه لام الابتداء فحقه الصدارة فبالتالي يمنع تقديم الخبر.

(هـ) «**أَوْ لاَزِمِ الصَّدْرِ**»: يعني الخبر أيضًا مسند لما يستحق الصدارة «**كَمَنْ لِي مُنْجِدَا**»: أي كأسماء الاستفهام (مَن)، وأسماء الاستفهام حقها الصدارة في الكلام، فبالتالي يمنع تقديم الخبر، فـ(منْ) اسم استفهام مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره[1] ويجب في هذه الحالة تقديم المبتدأ، والأصل: (من منجدٌ لي) ولأجل الشعر حصل التقديم والتأخير، فـ(منجدٌ) خبر، و(لي) متعلق بـ(منجد).

الآن انتهى المؤلف من وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر

٣- ثم شرع في **وجوب تقديم الخبر** فقال:

١٣٢- وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرْ	مُلتزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الخَبَرْ
١٣٣- كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ	مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ
١٣٤- كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرا	كـ(أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا)
١٣٥- وَخَبَرَ الْمَحْصُوْرِ قَدِّمْ أَبَدَا	كـ(مَا لَنَا إلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا)

- **أحوال وجوب تقديم الخبر**:

(أ) إذا كان المبتدأ نكرة، وكان المسوِّغ له التأخير، فإذا قدمته وأخرت الخبر كان الابتداء بالنكرة بلا مسوغ، وهذا ممتنع مثال: «**عِنْدِي دِرْهَمٌ**»: (درهم) مبتدأ مؤخر، و(عندي) خبر، فلو قدمنا المبتدأ فقلنا (درهم عندي) لم يكن هناك مسوغ من المسوغات السابقة، وكذلك: «**لِي وَطَرْ**» فـ(لي) خبر مقدم.

(ب) «**كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ** ...»: **يعني** إذا كان في المبتدأ ضميرٌ يعود على الخبر، أو على جزء من الخبر فهنا يجب تقدم الخبر حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، فالخبر حقه التأخير في الأصل (متأخر رتبة) فإذا ذكر في الجملة أيضًا متأخر لفظًا أصبح الضمير يعود على متأخر لفظًا ورتبة وهذا لا يصح، مثل: (في الدار ساكنها – في

---

(١) لعله سبق لسان من الشيخ –حفظه الله– فأسماء الاستفهام مبنية كما تعلمنا منه –جزاه الله خيرًا– في باب المعرب والمبني، (مَنْ) اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ .. **والله أعلم**.

المعهد طلابه) تجد هنا أن الضمير يعود على الخبر أو جزء من الخبر فبالتالي عاد الضمير على متأخر رتبة، لكن هنا متقدم لفظًا فيصح في هذه الحالة عود الضمير، ووجب تقديم الخبر.

(جـ) «كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرا»: فأيضًا إذا كان الخبر مما يستحق الصدارة «كَأَيْنَ»: وهو استفهام فيستحق الصدارة (أين العابدون- أين طلاب العلم – «أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا») فـ(من) هنا مبتدأ، و(أين) خبر متقدم، وجب تقديمه لأن له حق الصدارة.

(د) «وَخَبَرَ الْمَحْصُوْرِ قَدِّمْ أَبَدَا»: أيضًا من أحوال وجوب تقديم الخبر أن يكون الخبر لمبتدأ محصور، وجب تقديم الخبر، مثال: «مَا لَنَا إلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا»: ما أجمل هذا المثال !

فـ«اتِّبَاعُ»: مبتدأ وهو محصور بـ«إلا»، و«لنا» خبر متقدم؛ فهنا وجب تقديمه لأن المبتدأ محصور بـ«إلا»، وكذلك يكون محصورا بـ(إن)، تقول: (إنما لنا اتباع أحمدا).

- لاحظ: المحصور بـ(إن) يأتي في آخر الجملة، والمحصور بـ(إلا) يأتي بعد إلا.

وبهذا أنهى المؤلف رحمه الله ما يتعلق بالتقديم والتأخير للخبر فبين ابتداءً جواز ذلك، ثم أحوال وجوب تقديم المبتدأ، ثم أحوال تأخير الخبر ومنع تقديمه، ثم أحوال تقديم الخبر.

والحمد لله رب العالمين